المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:09، العدد:02 (2025)، ص179-197

جوانب من الحياة الاقتصادية في بادية المغرب الأوسط من خلال نوازل الدرر المكنونة للمازوني

Aspects of economic life in the central Moroccan desert through the hidden pearls of Al-Mazouni

هشام قيشاح*
جامعة قسنطينة 02 (الجزائر)
h.kichah@univ-setif2.dz

عبد الجليل قريان
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر)
gueriene_adjalil@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2025/10/05
تاريخ القبول:
2025/11/01

الكلمات المفتاحية:
- ✓ بادية المغرب الأوسط
- ✓ الدرر المكنونة
- ✓ النوازل الفقهية
- ✓ العصر الزياني

الملخص:

تتناول هذه الدراسة جوانب من الحياة الاقتصادية في بادية المغرب الأوسط خلال العصر الزياني، استنادًا إلى معطيات فقهية وتاريخية مستمدة من كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة للإمام أبي زكرياء يحيى المازوني (ت 883هـ/1478م)، وقد شكّلت هذه النوازل سجلًّا حيًا يوثق طبيعة النشاط الاقتصادي في المجال البدوي، بما في ذلك استغلال الأراضي الزراعية، وتربية الماشية، وتنظيم العقود الفلاحية، وتوزيع الموارد، إضافة إلى دور شيوخ القبائل في إدارة المجال وبسط النفوذ عبر نظام الإقطاع. كما ترصد الدراسة إسهام البادية في دعم الاقتصاد الحضري من خلال تموين الحواضر بالمنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية للصناعات التقليدية، فضلًا عن حركية التبادل التجاري والهجرة المتبادلة بين المجالين. وتوضح النتائج أن البادية والحاضرة شكّلتا فضاءً اقتصاديًا واجتماعيًا متكاملًا، وأن النوازل كانت مصدرًا أساسيًا لفهم هذا التداخل، بما تحمله من أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية.

Article info

Received:
05/10/2025
Accepted:
01/11/2025

Key words:
- ✓ Central Maghreb Countryside
- ✓ Al-Durar al-Maknuna
- ✓ Fiqh Nawāzil
- ✓ The Zayyanid Period

Abstract:

This study examines the features of economic life in the countryside of the Central Maghreb during the Ziyanid period, based on legal and historical data from al-Durrar al-MaknūnafīNawāzilMāzūna by Imam al-Māzūnī (d. 883 AH/1478 CE). The *nawāzil* highlight the role of rural activity in supplying urban centers with agricultural products, livestock, and raw materials, as well as in commercial exchange with cities. The study concludes that rural and urban domains formed an integrated economic and social space, and that the *nawāzil* represent an important source for understanding this interaction in its economic, social, and cultural dimensions.

*المؤلف المرسل

مقدمة

يُعد فقه النوازل من أبرز فروع العلوم الفقهية التي أسهمت في كشف جوانب خفية من التاريخ الاقتصادي للمجتمعات الإسلامية، لاسيما في مجال الغرب الإسلامي. وتمتاز كتب النوازل بخصائص منهجية ومعرفية تميزها عن غيرها من المصادر، من أبرزها ارتباطها الوثيق بالواقع المعيش، وتنوع موضوعاتها بتنوع السياقات الزمنية والظروف المحلية، فضلًا عن طابعها الجهوي الذي يُحدد نطاق المسائل المعروضة على الفقهاء، بحسب طبيعة الأسئلة والإشكالات التي تثيرها الوقائع اليومية.

وبالاعتماد على هذه الخصائص، ترتكز دراستنا على أحد أهم المتون النوازلية التي أنتجها الفقه المالكي في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، وهو كتاب **الدرر المكنونة في نوازل مازونة** لأبي زكرياء يحيى بن موسى المازوني (ت 883هـ/1478م)، الذي يُعد من أبرز المصادر التي استقى منها أحمد بن يحيى الونشريسي مادته في **المعيار المعرب** ،ويتميز هذا المصنَّف بحضوره المكثف في تتبع القضايا الاقتصادية في البادية، حيث عكس بوضوح دور الأرياف والبوادي في دعم النشاط الاقتصادي للدولة الزيانية، من خلال ما ورد فيه من معطيات حول استغلال الأراضي، وجباية الغلال والخراج، وتنظيم المعاملات الفلاحية، وتوزيع الموارد الطبيعية وغيرها من المعاملات الاقتصادية.

وتبعا لما تقدم ذكره أمكن التساؤل، **إلى أي مدى تمكّنت نوازل الدرر المكنونة من إبراز ملامح الحياة الاقتصادية في بادية المغرب الأوسط خلال العصر الزياني؟ والكشف عن طبيعة العلاقات الإنتاجية والتبادلية التي ربطت المجال البدوي بالمجال الحضري؟** وللإجابة على هذه التساؤلات وجب تسليط الضوء على هذا الكتاب من خلال قراءة تحليلية لنصوصه، قصد إبراز طبيعة النشاط الاقتصادي في البادية، ورصد أنماط استغلال الأرض والموارد الطبيعية، وكيفية تكييف الواقع الاقتصادي مع متغيرات البيئة والمجتمع، وفق ما قررته الفتاوى الفقهية التي عكست صورة دقيقة عن البنية الاقتصادية للبوادي المغاربية خلال هذه الحقبة.

اعتمدنا منهجًا تاريخيًا تحليليًا نقديًا، يقوم على فحص بنية الكتاب ومضامينه، واستنباط القضايا الاقتصادية الواردة فيه، ثم تحليلها وفق معايير البحث التاريخي النقدي، بما يسمح بتحديد القيمة العلمية للمصدر وإبراز ما يقدّمه من معطيات جديدة لفهم واقع بادية المغرب الأوسط خلال العهد الزياني.

1. كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة

1.1. حياة المؤلف

هو أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني (ت883هـ)، من أبرز فقهاء المالكية في المغرب الأوسط خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. ينتمي إلى قبيلة مغيلة الزناتية، ونُسب إلى مازونة (قرية في جبال الظهرة بين وادي الشلف والبحر المتوسط)، حيث وُلد ونشأ وتقلّد منصب القضاء، فاشتهر بلقب "**المازوني**" (التمبكتي،1989، ج1-2، ص.637، الونشريسي، 1980، ص ص.106- 107، نويهض، ط2، ص. 281.)

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تشير القرائن إلى أن ولادته تمت في الربع الأول من القرن التاسع الهجري، إذ حفظ القرآن الكريم في صغره، وتدرّج في العلوم الشرعية واللغوية، حتى بلغ رتبة القضاء. ولم تذكر المصادر تفاصيل رحلاته العلمية، لكن يُرجّح أنه تنقّل، خصوصًا إلى تلمسان حيث استُدعي من قبل السلطان الزياني محمد بن أبي ثابت (ت873هـ) (التمبكتي ،2000، ج1، ص. 281.)

تتلمذ على يد ثلة من كبار علماء عصره من شيوخ المالكية، أبرزهم:

- محمد ابن مرزوق الحفيد (ت 842هـ) علامة موسوعي، تلقى العلم بالمغرب والمشرق، ووصفه معاصروه برئيس علماء المغرب.
- أبو العباس أحمد بن محمد الشهير بابن زاغو التلمساني (ت 845هـ) فقيه مفتي، عُرف بسعة علمه وتنوع معارفه، أخذ عنه المازوني والعديد من أعلام عصره.
- قاسم بن سعيد العقباني (ت 854هـ) وله مكانة رفيعة عند المازوني، الذي وصفه بـ "**شيخ الإسلام وعَلَم الأعلام**" (ابن مريم ،1908، ص.42)

انعكس أثر هؤلاء الشيوخ في مؤلف المازوني الأشهر "**الدرر المكنونة**" الذي سجّل فيه فتاواهم وآرائهم، ما جعل من هذا العمل مرآة صادقة لعلمهم وتأثيرهم في الحياة الفقهية بالمغرب الأوسط.

2.1. قيمة الكتاب كمصدر لدراسة المجال البدوي

يمثّل كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكريا يحيى بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت.883هـ/1478م) مصدراً فقهيًّا بارزًا ضمن تراث النوازل المالكية في الغرب الإسلامي، ولا سيما في المغرب الأوسط خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. ويُعدّ هذا المصنَّف من الأعمال القليلة التي جمعت بين دقة التأصيل الفقهي وسعة الرؤية الاجتماعية، بما يجعله مرجعًا متفردًا لفهم واقع المجتمعات المغاربية آنذاك (بحري ،2013، ص.244).

يتميّز هذا الكتاب بانفتاحه الجغرافي الواسع؛ فرغم ارتباطه بمدينة مازونة، موطن المؤلف، إلا أن محتواه يمتدّ ليشمل نوازل وقضايا تخص حواضر كبرى كبجاية وتلمسان والمغرب الأقصى، بل وحتى الأندلس، مما يدل على رسوخ مكانة المازوني في البيئة العلمية والقضائية. كما أن انتماءه إلى أسرة علمية تولّت القضاء في مازونة عبر أجيال، قد منحه رصيداً من الخبرة والمكانة عزّز من عمق معالجته للمسائل الفقهية (عباسي،2012، ص.162-165).

تكمن أهمية الكتاب في كونه حلقة وصل فقهية بين نوازل البرزلي وكتاب المعيار المعرب للونشريسي، ويُنظر إليه من قِبل بعض الدارسين باعتباره وثيقة محورية في تاريخ المغرب الوسيط، تُكمل الصورة التي ترسمها مصنفات التاريخ السياسي وكتب الجغرافيا والرحلة، كما أنه زاوج بين المدارس الفقهية المالكية المختلفة، جامعًا آراء فقهاء المغرب والأندلس، ومستندًا إلى مصادر نادرة بلغ بعضها إلينا عبر هذا الكتاب وحده (أوجرتني، 2010، ص32-33.)

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وعلى المستوى الاجتماعي، تكشف النوازل التي وردت في الدرر عن معطيات دقيقة تتعلق بالحياة الاقتصادية والتعليمية والأنشطة اليومية للبادية والمدن على حدّ سواء، مما أتاح للمؤرخين استقراء جوانب مسكوت عنها في المدونات الرسمية، وهو ما يبرّر اعتماد فقهاء كبار كأحمد الونشريسي على مضامينه في مصنفاتهم، وكذلك التقدير الذي حظي به من علماء لاحقين (أوجرتني ،2010، ص.87.).

ومما سبق تعد نوازل الدرر المكنونة من المصادر المهمة التي تستحق عناية علمية وقراءة متجددة، لما تضمنه من فقه محكم ومعطيات تاريخية واجتماعية غزيرة.

2. مفهوم البادية وحضورها في المصادر الفقهية

1.2. البادية في اللغة

وردت مادة "بدا" في المعاجم اللغوية بمعنى "**ظهر**" و"**بان**"، ومن هذا الجذر اشتُقت كلمة "**البادية**"، وهي تُطلق على الأرض الواسعة التي لا عمران فيها، أو على من يسكن تلك الأراضي من العرب، الذين اختاروا نمطًا معيشيًا يقوم على الترحال وطلب الكلأ والماء. وقد عُرفوا بأنهم لا يستترون ببنيان، ولا يقطنون المدن، ولذلك وُصفوا بأنهم "**أهل البادية**" تمييزًا لهم عن "**أهل الحضر**" الذين يسكنون المدن والحواضر ويعيشون حياة مستقرة)، (الفيروز آبادي ،2005، ص ص.1261 –1262، الطالقاني 1971، ص.) 247.

وقد جاء في "**لسان العرب**" لابن منظور أن البادية هي "**البرية التي ليس فيها بناء ولا ناس، سميت بذلك لأن الناس بادون فيها**"؛ أي ظاهرون، لا يسترهم جدار ولا سقف (ابن منظور، 1994، ج 14، ص.67)

2.2. البادية في الاصطلاح

أما اصطلاحًا، فإن مصطلح "البادية" يشير إلى المجال الجغرافي الواقع خارج النطاق الحضري، أي خارج المدن والحواضر (حسن،1999، ج1، ص.88، ابن منظور، 1994، ج9 ، ص ص .128–129). وهي تتضمن في إطارها الاجتماعي والاقتصادي نمطين أساسيين من التوطن والعيش.

– **الريف:** وهو المجال الزراعي الذي يسكنه السكان المستقرون، ويمارسون فيه الزراعة التقليدية وتربية المواشي، ويقوم فيه المعاش على استغلال خصوبة الأرض ووفرة الموارد الطبيعية نسبيًا.

الفيافي أو الصحاري: وهي المناطق القاحلة وشبه القاحلة، التي تسكنها الجماعات البدوية المتنقلة، والتي تعتمد في نمط حياتها على الرعي والتنقل الدوري بحثًا عن المراعي والمياه، في نمط معيشة يتسم بالمرونة والتأقلم مع تقلبات الطبيعة (محجوب، 2009، ص. 8، صابر، مليكة، 1985، ص ص. 18–19.). ومنه فإن ساكني البادية يشمل كل من هم خارج المدينة سواء المستقرون أو الرحل، فمنهم من يعتمد على فلح الأرض أو تربية الحيوانات كمصدر أساسي لمعيشتهم، وعليه فإن هذه الدراسة تشمل كل من يستقر خارج المدينة سواء المستقرون أو الرحل.

وتُمثل البادية بهذا المفهوم نمط حياة قائمًا بذاته، يتكامل فيه العاملان البيئي والاجتماعي، حيث يتسم هذا النمط بالبساطة، والاعتماد على الموارد الطبيعية المحلية، والتراتبية القبلية التي تنظم العلاقات الاقتصادية

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والاجتماعية. وبهذا فهي تقابل الحياة الحضرية التي تقوم على الاستقرار، وتنظيم الحياة على أسس عمرانية واقتصادية وإدارية أكثر تعقيدًا.

ولئن كان هذا التعريف العام للبادية ينطبق على أغلب مناطق العالم العربي، فإن للبادية في المغرب الأوسط خصوصيتها الجغرافية والتاريخية والاجتماعية، حيث لعبت أدوارًا مركزية في تكوين التركيبة السكانية والهيكل الاقتصادي للدولة، وكانت منطلقا لتحولات سياسية وعسكرية واقتصادية عديدة، لا سيما خلال العصر الوسيط، وهو ما توثقه كتب النوازل، وعلى رأسها الدرر المكنونة للمازوني (بلبشير ،2017، ص.108.، الفيلالي، 2001، ص ص.70-71.).

3.2. تجليات المجال البدوي في النص النوازلي

أضحت كتب النوازل، خلال العقود الأخيرة، من أبرز المصادر التاريخية التي أقبل عليها الباحثون المختصون في مجالات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وذلك لما تزخر به من معطيات نوعية تمكّن من استنطاق واقع المجتمعات المحلية، ولا سيما البادية. فقد عالجت النوازل مسائل شتى، كشفت من خلالها عن تفاصيل دقيقة تتصل بالحياة الاجتماعية والعلاقات اليومية، التي غالبًا ما تجلت في شكل قضايا فقهية طُرحت على العلماء للبت فيها.

ونظرًا لارتباط سكان البادية بالأرض ونشاطهم الزراعي والرعوي، فقد كثُرت النزاعات بينهم حول استغلال الأراضي وحقوق الانتفاع بها. وقد وثّقت كتب النوازل هذه النزاعات في سياقاتها المختلفة، ما أتاح للدارس المعاصر فهمًا أعمق لأنماط استغلال الأرض في البيئات البدوية. (المازوني، 2009، ج4، ص ص.7-55، ص ص.57- 71.)

وقد أمدتنا هذه النوازل بمعلومات غزيرة حول أنظمة الزراعة، لاسيما ما يتعلق بالعقود التي تنظم العلاقة بين الشركاء في العمل الزراعي، مثل عقد المزارعة، والمغارسة، والمساقاة (المازوني، 2009، ج4، ص ص.7 – 53.)، وغيرها من صور الانتفاع المشترك بالأرض (بن ميرة، 2012، ص ص.123-135.)، وهو ما أكده بعض الباحثين المعاصرين الذين رأوا في النوازل مادة مصدرية لا غنى عنها في دراسة التاريخ الاقتصادي للبادية (الجنحاني،1986ص.105، عمر بنميرة ،2012، ص ص.123-263.)

وما يُلفت النظر في هذه المدونات الفقهية هو أنها لم تقتصر على القضايا الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل انفتحت أيضًا على الجوانب الثقافية والحضارية، ويظهر ذلك جليًا في الأسئلة المتعلقة بالأنشطة التعليمية في البيئات البدوية. فقد وردت نوازل عديدة متعلقة بقضايا التعليم مثل إجارة المعلم، وخميس الطالب، واستخدام المعلم للصبيان، وكذا استئجار المعلم لقراءة الولد، وغيرها من القضايا (المازوني ،2009، ج3، ص ص382.381، الونشريسي ،1981، ج8، ص ص.248-249.).

ومن خلال هذا الصنف من النوازل، يتضح حضور المدرسة البدوية في نسيج الحياة اليومية، كما تكشف عن ملامح تنظيم المجتمع لمؤسساته التربوية بما يتناسب مع ظروفه المعيشية. وهكذا تبرز النوازل مدى تداخل

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفضاء البدوي، وتكشف عن عمق التنظيم المحلي الذي ميّز تلك الفترات.

3. الأوضاع الاقتصادية في عهد المازوني (ت 883هـ)

شكّل العامل الاقتصادي أحد الركائز الأساسية في صياغة التاريخ السياسي والاجتماعي لبلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633–962هـ)، حيث لعب دورًا حاسمًا في توجيه الأحداث وتطور الأوضاع، لا سيما في ظل التوترات والصراعات المستمرة بين الدول المغاربية، والتي كانت لها انعكاسات مباشرة على الاستقرار العام في المنطقة.

تميّز المغرب الأوسط خلال هذه الحقبة بامتلاكه لأراضٍ زراعية خصبة، الأمر الذي مكّنه من إنتاج محاصيل متنوعة، على رأسها الحبوب بمختلف أصنافها، كالقَمح، الشعير، والذرة، وقد تركز هذا الإنتاج في سهول تلمسان ووهران وهنين وتنس، بالإضافة إلى المناطق الداخلية مثل جبال بني يزناسن والونشريس، ومتيجة وغيرها (الوزان، 1983، ج2، ص.25). ويُذكر أن هذا الرواج الزراعي بلغ مستوى جعل الدولة الزيانية تحقق الاكتفاء، بل وتصدر كميات كبيرة من المحاصيل إلى الأندلس (ابن خلدون، 1910، ج1، ص ص. 131–132).

كما شهدت ضواحي تلمسان، ولا سيما الأرياف المجاورة، ازدهارًا ملحوظًا في زراعة أشجار الفواكه بشتى أنواعها، إلى جانب الخضر الموسمية، وهو ما عكسته الكثير من النوازل التي وردت في الدرر المكنونة، حيث تصدّرت بادية تلمسان هذه المعاملات (المازوني،2009، ج4، ص ص.57–71). كما تنوّعت المحاصيل الزراعية الأخرى، ويتضح ذلك جليا ما ورد في نوازل "**المزارعة**"، و"**المغارسة**"، و"**المساقاة**" من وفرة في الإنتاج وتنوعه. (المازوني، 2009، ج4، ص ص. 7– 55.)، بالإضافة إلى ما ورد في نوازل الإجارة من استعمال الطواحين المائية وطرق السقي، (المازوني ،2009، ج3 ص 120.).

ورغم هذا الازدهار، إلا أن المغرب الأوسط لم يكن بمنأى عن الأزمات، فقد تعرّض خلال القرنين 8 و9هـ لموجات متكررة من المجاعات والأوبئة، كانت لها آثار وخيمة على الاستقرار الاقتصادي. من أبرزها مجاعة 724هـ، التي وصفت في المصادر "**بالمجاعة الشديدة**"، وبعدها مجاعة سنة750هـ، ثم المجاعة الكبرى سنة 776هـ/1375م، التي أثرت بشكل كبير على الزراعة والثروة الحيوانية، تلتها جائحة الطاعون في سنة845هـ/1446م، التي تزامنت مع ارتفاع حاد في الأسعار وانهيار نسبي في الحياة الاقتصادية (ابن الأحمر،2001، ص.67، ابن خلدون 1910، ج1، ص ص.325–326، ابن قنفذ، 2002، ص.149.، البياض، 2008، ص ص.17–37. الونشريسي، 198، ج5، ص، 98 –99).

وفي السياق ذاته، شكّلت تربية الماشية العمود الفقري للاقتصاد الريفي والبدوي، إذ أسهمت بشكل مباشر في تأمين الغذاء والمواد الأولية للصناعات التقليدية، وقد أُشير في بعض النوازل إلى عقود "**إجارة الراعي**"، سواء لرعي ماشية فردية أو مشتركة، مع تحديد الأجر والمدة (الونشريسي ،1981، ج8، ص ص260،26.)،

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما نجد إشارات إلى تربية النحل في الريف التلمساني، أشارت الى ذلك نصوص عديدة في نوازل الدرر المكنونة (المازوني، 2009، ج4، ص.130.)

بناءً على ما سبق، يتبيّن أن البادية الزيانية أسهمت بشكل فعّال في الاقتصاد الزياني، وكانت ركيزة أساسية ضمن المنظومة الاقتصادية العامة للمغرب الأوسط خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين، رغم ما شاب تلك الفترة من أزمات مختلفة أثّرت على وتيرة الاستقرار الاقتصادي.

4. إسهام البادية في دعم الاقتصاد الحضري

1.4. نظام الإقطاع ودوره الاقتصادي

تبرز النوازل الفقهية الواردة في "**الدرر المكنونة**" ظاهرة إقطاع الأراضي لشيوخ القبائل كأداة للسلطة السياسية بهدف استمالتهم وضمان ولائهم، خصوصًا في الفترات التي ضعفت فيها قبضة السلطة المركزية. ففي إحدى النوازل يُسأل أبو الفضل العقباني عن أرض كانت معروفة لناس ينتفعون بها، ويدفعون خراجها للسلطان، لكن هذا الأخير قام بتمليكها تمليكا مطلقًا لشيخ من شيوخ العرب "**لما رآه فيه من المصلحة**". لم يكتف الشيخ بما أُعطي له، بل توسّع في إقطاعه باعتداء على أراضٍ مجاورة، مدّعيًا استحقاقه لها بمجرد الحراثة والإحياء (المازوني ،2009، ج4 ص.65).

كما تشير نازلة أخرى إلى ما وُصف بـ: "**ما بات مشهورًا من إنعام السلاطين ببعض الأراضي لشيوخ القبائل**"، في دلالة على أن الإقطاع كان ممارسة شائعة، تُمنح على شكل امتيازات، أحيانًا مقابل خدمات سياسية أو عسكرية. (المازوني ،2009، ج4 ص.67.، الونشريسي ،1981، ج5، ص ص97-99). وقد بلغ الأمر ببعض هؤلاء الشيوخ أن يُلقّبوا بـ "**أمراء العرب**"، تعبيرًا عن سلطتهم وهيمنتهم داخل البادية. (المازوني ،2009، ج4، ص.67، ابن خلدون، 1988، ج7، ص148، السلماني،2009، ص ص146-149، المازوني ،2009، ج4، ص 48-55.)

وهذه السياسة أفضت إلى نشوء علاقات اقتصادية غير متكافئة، حيث تحولت بعض الفئات من الفلاحين إلى مجرد خدم أو عمال عند الشيوخ المقتطعين، وسط غياب واضح لسلطة ضابطة تحمي ممتلكات الرعايا. وقد وردت في بعض النوازل شكاوى الفلاحين من انتزاع أراضيهم ورباعهم، واحتكار الشيوخ للأراضي بالقوة، ما جعل الناس يخرجون إلى أعمال الحرث والحصاد وهم في حالة من الخوف والاضطراب (المازوني ،2009، ج4، ص.186.، ابن خلدون،1988، ص ص.113-166).

2.4. أنواع الإنتاج الزراعي وأشكال استغلال الأرض

رغم مظاهر التعدي والإقطاع، تكشف نوازل "الدرر المكنونة" عن نشاط فلاحي كبير في بادية المغرب الأوسط. حيث تعددت أنماط استغلال الأرض، من مزارعة ومغارسة وهما من أبرز صور الشراكة الفلاحية، إذ يعمد صاحب الأرض إلى التعاقد مع فلاح لخدمة الأرض مقابل نسبة من المحصول، فقد سئل الحافظ بن مرزوق "**عن رجل له جنتان بخديم له ويعطي للخادم ويواسيه وكل ما أعطاه قبله**" (المازوني ،2009، ج4،

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ص.13–31.)، كما سئل سيدي السعيد العقباني "**عمن أخذ أرض مغارسة ثم فرط في الخدمة بعد ظهور الغرس**"، كما سئل أيضا في نازلة أخرى "**عن رجلين عمدا إلى لأرض من أراضي المخزن فغرسا فيها**" (المازوني، 2009، ج 4، ص27.)

كذلك ذُكر نظام "**الخماسة**"، حيث يحصل الفلاح على خُمس الإنتاج مقابل العمل (بوتشيش، 2002، ص.81، المازوني ،2009، ج4 ص،7)، إلى جانب "**المساقاة**" في زراعة الأشجار المثمرة (البرزلي، 2002، ج3، ص.380، المازوني ،2009، ج4، ص ص.7–8)، وكلها تعكس تنوعًا في العقود الفلاحية وتطورًا في أساليب الاستغلال الزراعي. هذه الأشكال التنظيمية ساهمت في تحقيق وفرة في إنتاج الحبوب بمختلف أنواعها كالقمح والشعير والحنطة، خصوصًا في السهول الخصبة مثل تسالة، وادي الشلف، متيجة، تاهرت، ونواحي تلمسان، والونشريس (الوزان،1983، ج2، ص.36، كاربخال ،1984، ج2، ص.296).

وتذكر المصادر أن مردود بعض الأراضي كان يبلغ أضعاف كثيرة مما يُزرع، ما يدل على جودة التربة وفاعلية التقنيات الفلاحية المعتمدة. وقد أُنشئت المطامير كمخازن لتخزين الحبوب، تُستخدم في أوقات الحاجة، مما يكشف عن وجود بنية تحتية أولية، وإستراتيجية ناجحة للأمن الغذائي (ابن خلدون ،1988، ج6، ص 116، رضوان، 2022، ص.25.).

3.4. الثروة الحيوانية وأساليب الرعي

لم تقتصر الحياة الاقتصادية في البادية على الزراعة فقط، بل شملت أيضًا نشاطًا رعويًا حيويًا، حيث برزت تربية المواشي كقطاع اقتصادي مكمّل. وكان المزارع غالبًا يربّي الغنم والبقر والماعز، مما ضمن تنوعًا اقتصاديًا واستقلالًا نسبيًا في المعيشة. وقد تميزت بعض المناطق مثل ريف تلمسان وملیانة بإنتاج وفير من اللحوم والجلود، التي كانت تُوجّه للتصدير نحو أوروبا، وهو ما يوضح مساهمة البادية في التجارة الخارجية. (الوزان، 1983، ج2، ص.15، بشاري، 1986–1987، ص ص.100– 120.)

ومن مظاهر التكامل بين الزراعة والرعي، انتشار نظام "**إجارة الراعي**"، سواء بشكل فردي أو جماعي، ما يدل على العلاقات الاقتصادية التعاقدية القائمة داخل البادية (المازوني،2009، ج3، ص.383، الونشريسي،1981، ج8، ص.330، الخنقي، 2002، ص.43.). كما اشتهرت المناطق الريفية بإنتاج العسل وتربية النحل، خاصة في بجاية، حيث كان يُصدّر الشهد إلى الخارج، مما يوفر دخلاً إضافيًا لخزينة الدولة (المازوني ،2009، ج3، ص.380.ج4، ص65، بلمداني، 2014، ص ص181–196.).

وشكّلت الثروة الحيوانية أحد الركائز الجوهرية للاقتصاد في بادية المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، إذ ارتبطت حياة السكان ارتباطًا وثيقًا بتربية الماشية واستغلال المراعي. ويظهر من خلال المعطيات الفقهية والتاريخية أن نشاط الرعي لم يكن مجرد ممارسة معيشية، بل كان نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا متكاملًا، ساهم في تأمين الاحتياجات الغذائية وتوفير المواد الأولية للصناعات التقليدية، فضلًا عن كونه عنصرًا مؤثرًا في أنماط الاستقرار البشري والعلاقات القبلية (بلمداني، 2014، ص ص.81–91.)

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تنوّعت القطعان التي شكّلت أساس الثروة الحيوانية، فبرزت الأغنام كمصدر رئيسي للصوف واللحوم، والماعز لإنتاج الألبان والشعر، والإبل كوسيلة نقل إستراتيجية خاصة في البيئات الصحراوية وشبه الصحراوية، إلى جانب الأبقار التي استُخدمت في الحرث وإنتاج الحليب. وقد وفرت هذه الثروة منتجات غذائية وصناعية كانت تُسوق في أسواق الحواضر الكبرى مثل تلمسان وبجاية، مما عزز التكامل الاقتصادي بين المجالين البدوي والحضري (أمعيط، 2002، ص ص.38-39).

واعتمدت أنماط الرعي على طبيعة البيئة وتوزيع الموارد المائية، فتميزت المناطق السهلية والساحلية برعي شبه مستقر بفضل وفرة الكلأ والماء، بينما اعتمدت القبائل في الداخل والصحراء على الرعي المتنقل (الانتجاع)، الذي يقوم على التنقل الموسمي للقطعان بين المراعي الشتوية والصيفية، وفق تقاليد وأعراف متوارثة تنظم مواعيد الانتقال ومساراته. وقد ارتبط هذا النظام بحماية الموارد وضمان استدامتها، إذ كان التناوب بين المراعي يحافظ على خصوبة الأرض ويمنع استنزاف الغطاء النباتي (البويعقوبي، 7/308، ابن فرحون، دت، ص. 248، الونشريسي، 1980، ص72).

إلى جانب ذلك كشفت المصادر الفقهية عن وجود تنظيم دقيق لاستخدام المراعي، حيث تناولت النوازل قضايا متعلقة بحقوق المرور بالقطعان عبر أراضي الغير، وتحديد أوقات الرعي بعد مواسم الحصاد، وفض النزاعات حول المراعي المشتركة بالتعويض أو القسمة أو التناوب. وفي بعض الحالات، خُصصت أراضٍ بور للرعي مقابل أجر يدفع لمالكها أو للقبيلة صاحبة الحق فيها، مما جعل النشاط الرعوي مصدرًا إضافيًا للدخل (البويعقوبي، 7/308، ابن فرحون، دت، ص. 248.، الونشريسي، 1980، ص72).

لم يكن الرعي مجرد نشاط اقتصادي، بل لعب دورًا بارزًا في رسم خريطة النفوذ القبلي؛ فالتحكم في المراعي كان يحدد القوة والمكانة بين القبائل، وأدى أحيانًا إلى تحالفات أو نزاعات، ما استدعى تدخل الفقهاء والسلطة لحل الخلافات (أمعيط، 2002، ص 44.، المازوني، 2009، ج3، ص.383.). وبهذا المعنى، ارتبطت الثروة الحيوانية والرعي في البادية الزيانية بمنظومة اقتصادية واجتماعية متشابكة، سعت إلى تحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على السلم الأهلي، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وأعراف المجتمع المحلي.

4.4.الحرف الريفية ودور البادية في تموين الأسواق

إلى جانب نشاطي الزراعة والرعي، برزت الحرف اليدوية في البادية الزيانية كمكوّن أساسي في المنظومة الاقتصادية، ليس فقط لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي، ولكن أيضًا لتموين أسواق الحواضر، بل والأسواق الخارجية أحيانًا. فقد مثّل النسيج أحد أبرز هذه الحرف، حيث استُثمر فيه صوف الأغنام وشعر الماعز لإنتاج ملابس تقليدية متينة وملائمة للبيئة المحلية، مثل البرنوس، والحايك، والجلابة، والحنابل (خالدي، 2020، ص.195.). وتشير بعض النوازل إلى أن هذه المنتجات كانت تُنقل بكميات كبيرة إلى أسواق المدن، مما جعلها سلعة أساسية في المبادلات التجارية بين البادية والحاضرة (Dhina, 1985 ,p.165).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتكشف بعض النصوص الفقهية عن البعد الاجتماعي لهذه الحرفة، إذ نجد في المعيار مثلا نصوصًا توثّق اشتراط بعض عقود الزواج على الرجال ألا يمنع المرأة من ممارسة حرفتها بعد زواجها منه، كشرط ضمني أو صريح في النكاح (الونشريسي1981، ج3، ص278.). ويعكس هذا الاشتراط إدراك المجتمع الريفي لأهمية هذه الحرفة في تحقيق الاكتفاء الأسري والمساهمة في الدخل العائلي. كما يشير إلى دور المرأة كفاعل اقتصادي منتج، لا يقتصر دورها على الاستهلاك بل يمتد إلى الإنتاج والتسويق. إلى جانب النسيج لعبت الصناعات الجلدية، والفخارية دورا محوريا في الدورة الاقتصادية للبادية.

فقد استُعملت الجلود في صناعة الأحذية والأحزمة وأدوات الزينة، بينما لبّت المنتجات الفخارية احتياجات التخزين والطهي والنقل. وهذه الصناعات لم تقتصر على السوق المحلي، بل كانت بعض منتجاتها تُنقل إلى المدن الساحلية ومنها إلى الموانئ للتصدير، وهو ما يشير إلى اندماج الحرف الريفية في شبكات التجارة الإقليمية (بلهواري، 2014، ص114).

لقد جعل هذا التنوع في الإنتاج الحرفي من البادية خزّانًا حيويًا للمواد التجارية، يمد الحواضر بالسلع التي لا يمكن إنتاجها فيها بالقدر أو الجودة نفسها. وفي المقابل، ساهمت الحاضرة في تزويد البادية بالأدوات المعدنية المكمّلة للعمل الحرفي، والمواد التي لا تتوافر محليًا، مما أوجد علاقة تبادلية متوازنة. وتؤكد معطيات الدرر المكنونة على أن هذه الحرف كانت تحظى بقدر من التنظيم في السوق، حيث تناولت بعض النوازل أحكام البيع، وضبط الجودة، والوفاء بالشروط في العقود التجارية (حاج عيسى، 2011، ص.31.).

وبهذا، يتضح أن الحرف الريفية في العصر الزياني لم تكن نشاطًا ثانويًا، بل كانت قطاعًا اقتصاديًا حيويًا متكاملاً مع الزراعة والرعي، مساهِمًا في الاستقرار المعيشي، ومُعزّزًا لروابط التكامل بين البادية والحاضرة.

5. أراضي البادية بين أنماط التملك وطرق الاستغلال

شكّلت النوازل الفقهية الواردة في الدرر المكنونة في نوازل مازونة مرجعًا هامًا لفهم طبيعة الأراضي في بادية المغرب الأوسط خلال العصر الزياني (962-633هـ)، وخاصة في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي. إذ عكست هذه النوازل صورة دقيقة لتركيبة الملكية العقارية وأنماط الاستغلال الفلاحي في مناطق البادية، موضّحة بذلك التداخل بين الأحكام الشرعية والتدابير السلطانية، فضلاً عن الممارسات العرفية والقبلية.

وقد بيّنت النوازل أن الأراضي في البادية كانت تصنّف في الغالب ضمن نوعين رئيسيين من حيث الملكية

الأراضي ذات الملكية الخاصة: وتضم الأراضي السلطانية المعروفة أيضًا بـ "**أراضي الملك**"، وهي التي تحت تصرّف الدولة وتُمنح أو تُؤجر لفئات محددة من المجتمع، إلى جانب أراضي الإقطاع المخصصة لفائدة بعض الوجهاء وأعيان القبائل (المازوني ،2009، ج4، ص ص18،16).

الأراضي ذات الملكية العامة: وتشمل أراضي القبائل المشتركة وأراضي الأحباس (الأوقاف)، والتي كانت مخصصة لخدمة الصالح العام، سواء عبر الإنفاق على مؤسسات التعليم الديني أو مساعدة المحتاجين (المازوني ،2009، ص.115.، ج3، ص.309.، ج4، ص ص .22 -25.).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتكشف نوازل الدرر المكنونة عن تنوع كبير في المصطلحات المستعملة للدلالة على الأراضي، والتي تعكس بدورها اختلافًا في طبيعتها ووظيفتها. فقد وردت تسميات مثل "**الجنان**"، "**الجنات**"، "**الروض**"، "**البحيرة**"، "**الضيعة**"، "**الحائط**"، "**العرصة**"، و"**الرقعة**" للدلالة على الأراضي المزروعة أو القابلة للاستغلال الزراعي (المازوني ،2009، ج4، ص.59، الرازي ،1986، ص.424)، في حين أُطلقت تسميات أخرى كـ "**البور**"، "**الدمنة**"، "**الفناء**"، و"**الفدان**" على الأراضي غير المستغلة أو قليلة الإنتاج (المازوني ،2009، ج4، ص.30، ج4 ص.259، بن هلال ،2013، ص ص .243- 283.).

أما طرق استغلال هذه الأراضي، فقد تعددت بحسب طبيعتها ووضعيتها القانونية. فالأراضي السلطانية كانت تُؤجَّر عن طريق الكراء المباشر، أو تُستثمر من خلال صيغ تشاركية بين المالك والمستغل، مثل المساقاة أو المزارعة (الونشريسي ،1981ج، ص ج 8ص16، ج 8، ص ص. 138-176، ابن رشد، فتاوى ابن رشد ،1988، ص.1186-1187، ابن لب ،2004، ص.188-189.، المازوني ،2009، ج4، ص.12.). أما الأراضي البور، فكانت تستعمل غالبًا للرعي، مقابل أجر رمزي، في شكلٍ من أشكال الاستخدام المرن للأرض بهدف الحفاظ على خصوبتها. (ابن جزي ،2011، ص.22، .Voguet, 2014,p186.) .

وتبرز أهمية نظام الإقطاع كواحد من أهم الآليات التي اعتمدتها السلطة الزيانية لتنظيم المجال البدوي. إذ تشير النوازل إلى انتشار هذا النظام في أوساط القبائل البدوية، حيث مُنحت الأراضي إلى زعماء القبائل والمرابطين، إما كمكافأة سياسية على ولائهم، أو نظير مكانتهم العلمية والدينية (برونشفيك ،1988، ج2، ص.194.، ابن مرزوق، 2008، ص.280.).

ويبدو أن هذا النظام ترسّخ منذ عهد يغمراسن بن زيان، مؤسس الدولة الزيانية، حين بدأ بإقطاع مشايخ قبيلة سويد العامرية (خليفي،2013، ص.90.)، ثم تطوّر لاحقًا في عهد أبي حمو موسى الثاني (ت 791هـ/1389م)، حيث أصبحت البادية موزعة على شبكة من الإقطاعيات ذات الطابع القبلي والديني) المازوني، 2009ج4، ص20-27، الونشريسي،1981، ج8، ص ص.142-143).

وقد كشفت النوازل عن وجود صيغتين للإقطاع: إقطاع تمليكي تمنح فيه الأرض على وجه التملك، مع إمكانية التوريث وإخضاعها للعُشر، وإقطاع انتفاعي يُمنح على سبيل الكراء أو المنفعة المؤقتة، لا سيما في المناطق القليلة العمران (الونشريسي ،1981، ج8، ص. 163، ابن قنفذ، 1968، ص. 139.).

كما سلّطت النوازل الضوء على دور أراضي الأحباس التي كانت تمثل وجهًا بارزًا من أوجه التملك العام في البادية. فقد كانت هذه الأراضي تُحبّس لأغراض دينية واجتماعية من طرف الأفراد أو حتى من قِبل السلطان، وتُخصص عوائدها للإنفاق على المؤسسات الدينية مثل المساجد والزوايا والمدارس، أو لإعانة الفقراء والمحتاجين. وقد أضحى الوقف بذلك أداةً من أدوات التكافل الاجتماعي، تعكس عمق الوازع الديني في المجتمع، وتكشف عن أحد الأشكال المؤسساتية لتنظيم الثروة العقارية في البادية. -Berque 1970, pp1328 1330.)، إن هذا التنوع في أنماط التملك وطرق الاستغلال، كما عكسته الدرر المكنونة، لا يدل

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

فقط على تعقيد النظام العقاري في البادية، بل يُظهر أيضًا كيف كانت الفتوى أداة فعالة في تنظيم الشأن الاقتصادي والاجتماعي بما ينسجم مع المتغيرات السياسية والواقعية للمجتمع الزياني.

6. التفاعل بين البادية والمدينة

1.6. شيوخ القبائل كحلقة وصل بين البادية والسلطة المركزية

تشير مجموعة من النوازل الواردة في المصادر الفقهية، ولا سيما "**الدرر المكنونة في نوازل مازونة**"، إلى ظاهرة ذات دلالة بالغة الأهمية، تتمثل في بروز شيوخ القبائل كقوة موازية للسلطة المركزية في الريف والبادية الزيانية، حيث مارس هؤلاء الشيوخ نفوذاً كبيراً على هذا المجال، لا سيما في المناطق البعيدة عن العاصمة تلمسان. وقد اعتمدت السلطة الزيانية على ولاء هذه الزعامات المحلية لضمان استقرار الأوضاع الأمنية والاجتماعية في تلك الأقاليم، فكان شيوخ القبائل بمثابة وكلاء غير مباشرين للدولة، يسهرون على حفظ النظام وجمع الجبايات، مقابل امتيازات مادية ورمزية (كربخال، ج2 ،1984، ص ص. 325–352.، الوزان، ج2، 1983، ص.50).

وقد أظهرت بعض النوازل القضائية أن بعض هؤلاء الشيوخ بلغ من نفوذه أن أُطلق اسمه على حيّ بأكمله نتيجة امتلاكه لمعظم دياره، مما يعكس حجم الثروة العقارية التي كانت تحت سيطرتهم. ويبدو أن هذا النفوذ لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة موقعهم الاجتماعي والسياسي، وما حظوا به من رعاية الدولة الزيانية، التي كثيرًا ما منحتهم أراضٍ شاسعة وسمحت لهم بالانتفاع بمواردها، لا سيما من خلال جباية الضرائب من القبائل الخاضعة لسلطتهم. (المازوني ،2009، ج4، ص. 201).

وقد دعّم الفقهاء هذا الدور شبه الإداري الذي اضطلع به شيوخ القبائل، بشرط التزامهم ببعض الضوابط الشرعية، لا سيما في ممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي وظيفة كانت تعتبر جزءًا من مشروع الحسبة، لكن بوجه غير رسمي يمارسه الوجهاء المحليون في غياب الحاكم أو قاضي البلد (برونشفيك، 1988، ج2، ص ،341).

ومن خلال بعض النوازل، نلمس طبيعة المهام السياسية والأمنية التي أُنيطت بهؤلاء الشيوخ، إذ ورد سؤال حول مدى جواز مصالحة كبير البلد للمغيرين على أن يؤدي لهم مالاً يدفعه من ماله الخاص ثم يطالب به من أهالي البلدة، وهو ما يعكس حالة التدهور التي آل إليها المغرب الأوسط في أواخر العصر الزياني(633–962هـ)، حين تجرأت بعض القبائل العربية الرحّل على مناطق القبائل المستقرة، فنهبتها وأخلّت بالأمن العام. وقد تنوعت أشكال هذا العصيان، كما ورد في عدة نوازل، ما يُظهر هشاشة البنية الأمنية وسيطرة الأعراف القبلية على بعض المناطق خارج سلطة الدولة (المازوني ،2009، ج4، ص 130.، ابن خلدون،1988، ج 6، ص ص .61 – 67).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.6. حركية الهجرة بين البادية والمدينة وأبعادها الاقتصادية

تظهر معطيات الدرر المكنونة أن العلاقة بين البادية والحاضرة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني لم تكن علاقة انفصال أو تقابل، بل كانت قائمة على تفاعل سكاني واقتصادي وثقافي متواصل. فقد لعبت الظروف الطبيعية القاسية، مثل الجفاف وتذبذب التساقطات، والفيضانات المفاجئة، وغزو الجراد، دورًا أساسيًا في دفع أعداد كبيرة من سكان البادية إلى النزوح نحو المراكز الحضرية بحثًا عن الأمن وموارد الرزق. ويبدو من خلال بعض الفتاوى أن هذه الهجرات لم تكن عشوائية، بل ارتبطت في كثير من الأحيان بمواسم معينة أو فترات أزمات كبرى، مثل المجاعات التي عرفتها البلاد في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي (عيساوي،2018، ص ص.234-236.، مزدور، 2009، ص ص.74-90، - فتاوى المازوني، ج1، ص382/ج3، ص61 ص65 ص156 ص 289، ج4 ص 26 ص29 ص 80 ص 135، حسن، 1999، ج2، ص.619.).

كما ساهمت النزاعات القبلية والصراعات بين القبائل والسلطة المركزية في تعميق موجات النزوح، حيث كانت المناطق البدوية أكثر عرضة لحالة عدم الاستقرار الأمني، الأمر الذي جعل المدن، خاصة تلمسان والمدن الساحلية، ملاذًا آمنً (ابن خلدون،1988، ج6، ص ص.62، 63.). وتشير بعض النوازل إلى قضايا تتعلق بالعمل الموسمي في الحاضرة، بما في ذلك تشغيل أبناء البادية في مهن البناء والحرف المرتبطة بالإنتاج الغذائي، إضافة إلى أجور المعلمين الذين كانوا يُستقدمون لتدريس أبناء القبائل في القرى والمداشر، وهو ما يعكس طبيعة الاحتكاك الاقتصادي والثقافي المستمر بين المجالين (المازوني ،2009، ج3 ص.381، - حسن، ج2 ،1999، ص. 705.).

وفي المقابل، شهدت البادية تدفق الحرفيين والعلماء والتجار من المدن لتلبية حاجاتها من الصناعات والخدمات، وهو ما وثقته بعض المسائل الفقهية التي تناولت عقود البيع، وتأجير الخدمات، ونقل السلع بين الحاضرة والبادية، وقد ساهم هذا التبادل في خلق شبكة متكاملة من المصالح المشتركة، حيث استفادت المدن من المنتجات الزراعية والرعوية للبادية، بينما استفادت البادية من الصناعات الحضرية، والخبرة الحرفية، والمظاهر الثقافية التي حملها العلماء والفقهاء إليها (كروم،2020، ص ص.146-150.).

3.6. التكامل الاقتصادي والعلمي بين المجالين البدوي والحضري

لا تقتصر قيمة الدرر المكنونة على توثيق المعطيات الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل بعدًا علميًا وثقافيًا عميقًا، يكشف عن مستوى رفيع من التكامل بين المجالين البدوي والحضري في المغرب الأوسط خلال العصر الزياني (633-962هـ). فقد شكلت الحواضر الكبرى، مثل تلمسان وبجاية، مراكز إشعاع علمي وفكري استقطبت طلبة العلم من البوادي، لما احتوته من مدارس نظامية، وزوايا علمية، وحلقات دروس على يد كبار الفقهاء والمحدثين. وتذكر بعض النوازل أن طلاب البادية كانوا يقطعون مسافات طويلة للإقامة في هذه الحواضر، طلبًا

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

للعلم، وهو ما أوجد روابط إنسانية وثقافية بين سكان المجالين (ابن خلدون، 1988، ج6، ص .206، فتحة، 1999، ص.338.).

وفي المقابل، لم تكن البادية مجرد مستقبل للثقافة الحضرية، بل كانت فضاءً نشطًا لاستقبال العلماء والفقهاء والمعلمين القادمين من المدن، لتعليم أبناء القبائل مبادئ القراءة والكتابة، والعلوم الشرعية، وأحكام المعاملات. وقد وثقت الدرر المكنونة مسائل فقهية تناولت أجور هؤلاء المعلمين، وشروط عملهم، وأحكام عقودهم مع أولياء الأمور، مما يعكس وجود تنظيم تعاقدي واضح لهذه الخدمة التعليمية (المازوني 2009، ج ،3ص .385، حسن،1999، ج2، ص.705.).

هذا التبادل المعرفي كان جزءًا من منظومة اقتصادية أوسع؛ إذ ساهمت البادية في دعم الحياة الحضرية بفائض إنتاجها الزراعي والحيواني، مثل الحبوب، والصوف، والجلود، والماشية، التي كانت تُباع في أسواق المدن. وفي المقابل، وفرت الحاضرة للبادية أدوات صناعية متطورة نسبيًا، كالحديد المشغول والأواني، فضلًا عن توفير الكتب والورق وأدوات الكتابة التي كانت ضرورية للعملية التعليمية (فتحة، 1990، ص .339، الحبيب الجنحاني،1986، ص. 203.).

لقد ساعد هذا التكامل في الحفاظ على توازن اجتماعي واقتصادي وثقافي بين المجالين، حيث كانت البادية والحاضرة بمثابة ركيزتين متكاملتين، أسهمتا في دعم وتقوية الاقتصاد الزياني، فالمدن استفادت من موارد البادية لتأمين الغذاء والمواد الخام، بينما استفادت البادية من خدمات المدن في مجالات التعليم، والقضاء، والتصنيع. وهكذا، أفرزت هذه العلاقة نظامًا تبادليًا مستدامًا، جعل الفصل بين المجالين أمرًا غير ممكن في الحياة اليومية للمجتمع الزياني.

7. إحصاء لأهم نوازل الأنشطة الاقتصادية الواردة في الدراسة

تُظهر النوازل الاقتصادية الواردة في كتاب "**الدرر المكنونة**" تنوّع الأنشطة الإنتاجية بالمغرب الأوسط خلال العصر الزياني، لذا حاولنا توظيف ذلك في رسم بياني على شكل دائرة نسبية كما هو ممثل في الشكل رقم 1.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

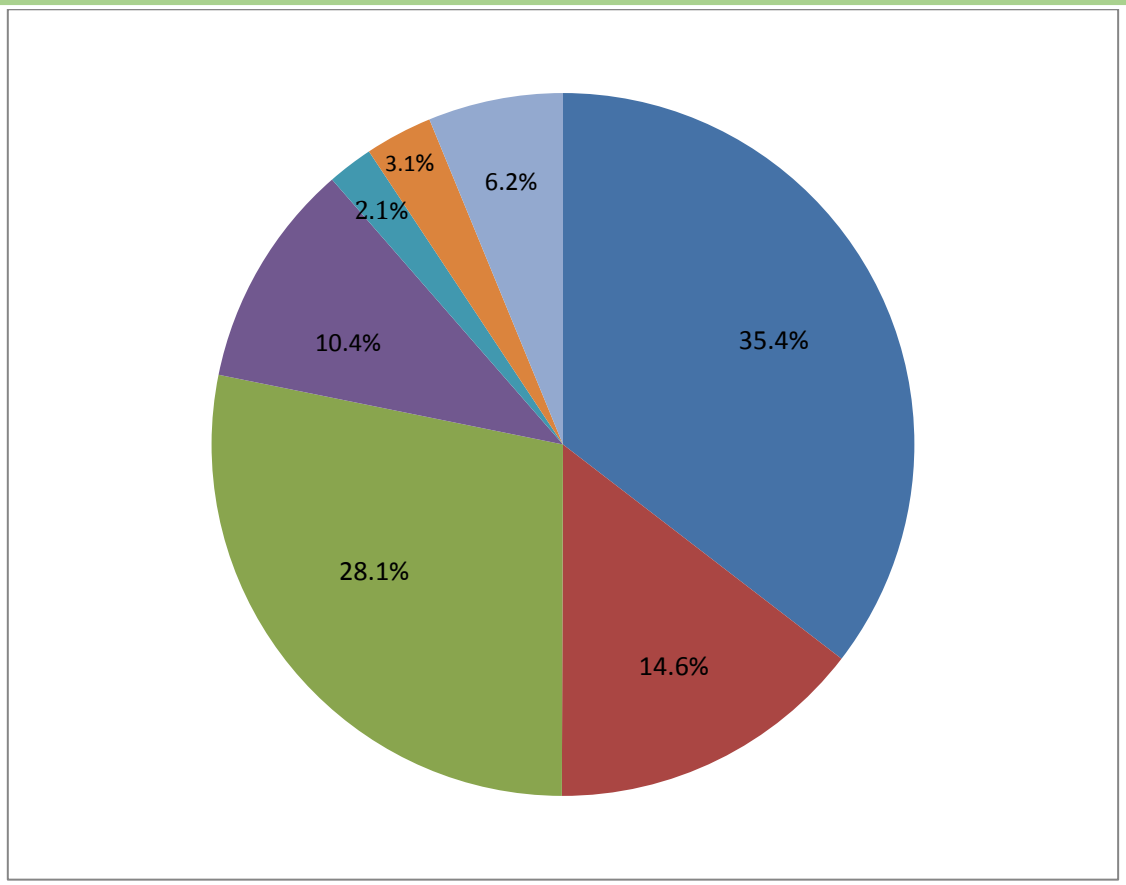

الشكل رقم **01**: دائرة نسبية تمثل اهم الأنشطة الاقتصادية الواردة في الدراسة من خلال كتاب الدرر المكنونة

1.7. قراءة إحصائية للدائرة النسبية التي تمثل إحصاء لأهم نوازل الأنشطة الاقتصادية الواردة في الدراسة

هذه دائرة نسبية تمثل خلاصةً إحصائية لأهم النوازل الاقتصادية التي تناولتها الدراسة بالاعتماد على كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة، والتي تعكس بصورة دقيقة طبيعة الأنشطة السائدة في بادية المغرب الأوسط خلال العهد الزياني. وقد تم حصر هذه النوازل وتصنيفها وفق مضمونها الاقتصادي، لتُظهر مدى تنوّع القضايا التي عالجها الفقهاء المالكيون، من زراعةٍ ورعيٍ وصناعاتٍ وحرفٍ، وما ارتبط بها من علاقات ملكية واستغلال للأرض.

يكشف التمثيل البياني أن نوازل أنماط تملك الارض، احتلت النسبة الأعلى من مجموع القضايا الواردة في الكتاب، وهو ما يدلّ على مركزية الأرض في بنية الاقتصاد البدوي. تليها نوازل المغارسة التي عكست انتشار

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

هذا النظام بوصفه وسيلة لاستصلاح الأراضي وإحيائها، ثم نوازل المزارعة التي مثّلت شكلاً من أشكال الشراكة الإنتاجية بين المالك والعامل. أمّا نوازل المساقاة، والحرف الريفية فشكّلت نسبة متوسطة تعبّر عن مساهمة الأنشطة الفلاحية والحرفية في الدورة الاقتصادية المحلية، في حين جاءت نوازل الرعي وتربية النحل بنسب محدودة، تعبيرًا عن طابعها الموسمي أو الثانوي مقارنة ببقية القطاعات.

وعليه يوضح التوزيع العام أنّ النوازل الواردة في الدرر المكنونة لا تقتصر على الجانب الفقهي فحسب، بل تمثّل سجلًّا تاريخيًا واقعيًا للحياة الاقتصادية في المجال البدوي، وتُبرز الدور الحيوي الذي اضطلع به الفقهاء في توثيق مختلف أشكال النشاط والإنتاج داخل المجتمع الريفي.

خاتمة

تظهر هذه الدراسة المتعلقة ببعض جوانب الحياة الاقتصادية في بادية المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633–962هـ)، المعتمدة على ماورد في نوازل الدرر المكنونة للإمام المازوني، أن المجال البدوي لم يكن مجرد فضاء هامشي معزول عن مراكز الحضارة، بل كان مكوّنًا أساسيًا في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فقد مثّلت البادية خزّانًا للموارد الزراعية والحيوانية، ومصدرًا للصناعات التقليدية التي غذّت الأسواق المحلية، كما كانت طرفًا فاعلًا في حركة التبادل التجاري مع الحواضر الكبرى، مثل تلمسان وبجاية.

كما كشفت عن أنماط متنوّعة لملكية الأراضي، جمعت بين الملكية الخاصة والأراضي السلطانية ونظام الإقطاع، إلى جانب أراضي الأحباس التي لعبت دورًا مهمًا في تمويل المؤسسات الدينية والتعليمية. أما النشاط الرعوي، فقد ارتبط بالثروة الحيوانية التي شكّلت أحد أعمدة الاقتصاد الريفي والبدوي، حيث كان الرعي مهنة أساسية لأعداد كبيرة من السكان، ووسيلة لضمان الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية، كاللحوم والألبان والصوف.

وكشفت هذه الدراسة على أن التفاعل بين البادية والمدينة لم يكن مقتصرًا على تبادل السلع، بل شمل أبعادًا سياسية وثقافية، إذ شكّل شيوخ القبائل حلقة وصل بين السلطة المركزية والمجال البدوي، ولعبت الهجرات الموسمية والدائمة دورًا في إعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية. وساهمت الحواضر بدورها في تزويد البادية بالمعارف والعلوم عبر العلماء والمعلمين، مما أوجد شبكة متكاملة من المصالح المشتركة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن البادية الزيانية كانت فضاءً نابضًا بالحياة، متصلًا بالمجال الحضري عبر علاقات متشابكة من التعاون والتكامل. وتعكس النوازل الفقهية صورة واقعية لهذه الحركية، حيث توثّق بدقة تفاصيل الحياة اليومية، وتقدّم للمؤرخين مادة غنية لفهم التوازن بين البادية والحاضرة في سياق التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط.

وعليه، فإن دراسة فقه النوازل لا تكتفي بإبراز البُعد التشريعي فحسب، بل تُعدّ مدخلاً حيويًا لإعادة بناء التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبادية المغاربية، مما يجعل من الضروري مواصلة استثمار هذا النوع من المصادر في كتابة تاريخ أكثر شمولًا وإنصافًا للهامش والمسكوت عنه في المدونات الرسمية.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر باللغة العربية:

1. ابن الأحمر أبو الوليد إسماعيل بن يوسف، 2001، **روضة النسرين في دولة بني مرين (طبع باسم تاريخ الدولة الزيانية)**، تحقيق هاني سلامة، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، مصر.
2. ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمان، 1988، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في ذكر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ط2، ج2، تحقيق خليل شحادة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
3. ابن رشد أحمد بن محمد، 1988، **فتاوى ابن رشد**، تحقيق وتعليق التيتلي المختار بن الطاهر، ط1، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان.
4. ابن فرحون، 2015، **تبصرة الحكام في مناهج الأقضية ومناهج الأحكام**، تحقيق الشيخ جمال مرغشلي، ط3، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
5. ابن قنفذ أحمد بن حسن القسنطيني، 1968، **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تحقيق محمد الشاذلي وعبد المجيد التريكي، الدار التونسية للنشر، تونس.
6. ابن مرزوق محمد بن أبي عبد الله التلمساني، 2008، **المناقب المرزوقية**، تحقيق، سلوى الزاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب.
7. أبو العباس أحمد بن محمد البويعقوبي الملوي المالكي: **تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة** مخطوط مكتبة عبد العزيز أل سعود، الدار البيضاء، المغرب، 7/308 موجود على الموقع الإلكتروني http://www.fondation.org.ma/web/affichage_numerics/1423/17
8. أبي إسحاق إبراهيم بن هلال السجلماسي، 2013، **النوازل الهلالية، المعروفة بـ "نوازل ابن هلال"، جمعها ورتبها علي بن أحمد الجزولي**، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط1، مركز نجيبويه، دبلن.
9. أبي الفضل ابن منظور، 1994، **لسان العرب**: ج 14، دار صادر، بيروت.
10. بابا التمبكتي أحمد، 1989، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم، عبد الحميد عبد الله الهرمانة**، ج1و2، منشورات الدعوة الإسلامية، طرابلس.
11. البرزلي أبي القاسم أحمد البلوي التونسي، 2002، **فتاوى البرزلي، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط1، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
12. بن الحسن القسنطيني ابن قنفذ أحمد، 2002، **أنس الفقير وعز الحقير**، تحقيق نجاح عوض صيام، دار المقطم، القاهرة.
13. بن خلدون يحيى، 1903، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، ج1، مطبعة فبيير بونطانا الشرفية، الجزائر.
14. التلمساني ابن مريم المليتي المديوني ،1908، **البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان**، وقف على طبعه ومراجعته محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر.
15. التمبكتي أحمد بابا ،2000، **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج**، ج1، وزارة الأوقاف المغربية، المغرب.
16. الخنقي محمد بن محمد، 2002، **عمدة الأحكام وخلاصة الأحكام في فصل الخصام**، تقديم محمد موهوب بن أحمد بن حسين، ط1، دار الهدى، عين ملية، الجزائر.
17. الرازي زين الدين أبو عبد الله، 1986، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
18. الطالقاني أبي القاسم إسماعيل، 1971، **المحيط في اللغة**، ت :محمد عثمان، ج3 ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
19. الغرناطي ابن لب، 2004، **الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد**، تحقيق، حسين مختاري وهشام الرامي، إشراف مصطفى الصميدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
20. الفيروز آبادي،2005، **القاموس المحيط**، تح :محمد نعيم العرقوسي، ط8 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

21. المازوني أبو زكريا يحيى بن موسى المغيلي، 2009، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، تحقيق مختار حساني، مراجعة مالك كرشوش الزواوي، ج4، دار الكتاب العربي، الجزائر.
22. الوزان الحسن، 1983، **وصف إفريقيا**، تعريب محمد حجي، محمد الأخضر، ط2 دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
23. الونشريسي أحمد بن يحيى ،1980، **وفيات الونشريسي**، تحقيق يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة.
24. الونشريسي أحمد بن يحي، 1981، **المعيار المغرب والجامع المغرب عن فناوي أهل افريقية والأندلس والمغرب**، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، ج8، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

قائمة المراجع باللغة العربية

25. أمعيط نور الدين، 2022، **الرعي والرعاة في بادية المغرب الإسلامي**، دورية كان التاريخية، العدد55، مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر، مصر.
26. أوجرتني محمد، 2010، **نوازل مازونة قراءة في الإطار التاريخي ومكانتها في الأبحاث التاريخية**، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحضارة والآداب الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر.
27. بحري أحمد ،2013، مازونة، **دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران 1، الجزائر.
28. برونشفيك روبار، 1988، **تاريخ افريقية في العهد الحفصي**، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ج2، بيروت، لبنان
29. بشاري لطيفة، 1986–1987، **التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر هجريين**، رسالة ماجستير، إشراف د موسى لقبال قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر.
30. بلبشير عمر، 2017، **النوازل الفقهية والتاريخ "إمكانيات الاستغلال وصعوبة التوظيف من خلال نوازل الجزائريين"**، ط1، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر.
31. بلمداني نوال، 2014، **النحل وإنتاج العسل ببلاد المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، مجلة عصور الجديدة**، مج4 ع 15، مخبر البحث التاريخي جامعة وهران، الجزائر.
32. بلمداني نوال، 2014، **نظام الرعي في بلد المغرب الأوسط خلال القرنين (5–4هـ/10–11م)**، أطروحة دكتوراه إشراف فاطمة بلهواري، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر.
33. بلهواري فاطمة، 2014، **الأسواق نظمها، وضوابطها، ضمن كتاب النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (962–160/1554–777م)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية، الجزائر.
34. بن ميرة عمر، 2012، **النوازل والمجتمع "مساهمة في دراسة تاريخ البادية بالمغرب الوسيط**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال، الرباط.، المغرب.
35. بوتشيش إبراهيم القادري، 2002، **إضاءات حول تاريخ الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي**، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
36. البياض عبد الهادي، 2008، **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنية الإنسان في المغرب والأندلس (ق6–8هـ/12/14)**، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
37. الجنحاني الحبيب، 1986، **دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي دار الغرب الإسلامي**، بيروت لبنان.
38. حاج عيسى الياس، 2011، **الحرف اليدوية بالمغرب الأوسط تلمسان أنموذجا**، قاضمن كتاب تلمسان الإسلامية ضمن التراث والعمراني المعماري والميراث الفني، ج2، منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف.
39. حسن محمد، 1999، **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**، ج1 ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس.
40. خالدي رشيد، 2020، **الدور الاقتصادي للمجال الحرفي بتلمسان الزيانية (962–632هـ/1236–1454م)**، مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، مج7 عدد2، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

41.رضوان زيرار، 2022، **الدور الاقتصادي لمدينة هنين خلال العصر الزياني**، ج8، ع3، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات المتوسطية، تلمسان، الجزائر.

42.رفيق خليفي، 2013، **حرفيو السك النقدي في المغرب الزياني، أسرة ابن الملاح أنموذجا 633-718هـ/1235-1318م**، مجلة الناصرية، العدد4، الرشاد للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر.

43.السليماني ابن الأعرج، 2009، **كتاب الشماريخ**، تحقيق مختار حساني، ط1، منشورات الحضارة، الجزائر.

44.صابر محي الدين، لويس مليكة، 1985، **البدو والبداوة، مفاهيم ومناهج**، ط1، صيدا، بيروت.

45.عباسي غنية، 2012، **مدينة مازونة وناحيتها في العصر الوسيط – دراسة مونوغرافية-**، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في المدينة والحياة الحضرية بالغرب الإسلامي، (القرن1-القرن7/13م-19)، جامعة الأمير عبد القادر، كلية الآداب والحضارة الإسلامية قسنطينة.

46.عيساوي محمد، 2018، **الكوارث الطبيعية على بلاد المغرب الإسلامي خلال القرنيين) ق 7-9 هـ 13-15 /م)** ،ج2، ع2، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الواد ،الجزائر .

47.الفيلالي الحسن الزين، 2001، **النوازل الفقهية قيمتها التشريعية والفكرية مقال ضمن كتاب النوازل الفقهية وأثرها على الفتوى والاجتهاد**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب.

48.كربخال مارمول، 1984، **إفريقيا**، ج1، ترجمه محمد حجي وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، المغرب.

49.محمد فتحة، 1990، **ملاحظات حول علاقة المدينة بالبادية بالمغرب خلال نهاية العصر الوسيط**، منشورات كلية سالا، الدار البيضاء، المغرب.

50.مزدور سمية، 2009، **المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588هـ927 / هـ 1192 م 1520 /م)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري. قسنطينة 2، الجزائر.

51.نويهض عادل ،1980، **معجم أعلام الجزائر**، "**من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر**"، ط2، مؤسسة نويهض للثقافة، لبنان.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

52. Dhina Atallah,1985 , **le royaume abdelouadide A l'époque de Abo hammou Moussa 1er et Abou tachfin 1er**, office des publications universitaires -, Alger. ENAL

53. Jacques Berque, 1970, **Les hilaliens repentis ou l'Algérie rurale au XVe siècle, d'après un manuscrit jurisprudentiel**. In : Annales. Economies, sociétés, civilisations. 25eannée, N. 5.

54. Voguet Elise, 2014 le Monde Rural Du Magreb Central (xiveSiécles) , **réalités sociales et constructions juridiques d'apré les nawazil mazuna publucations de la Sorbonne**.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)